تفريغ ٥٤٠ حاوية بضائع للسوق المحلية بميناء عدن

عدن/ سبأ

أفرغت في ميناء الحاويات بعدن ٥٤٠ حاوية بضائع واردات استهلاك محلية ومعدات فنية خاصة بالمشاريع الاستثمارية المقامة في اليمن.

وذكرت الإحصائية الملاحية الصادرة عن ميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخه منها أن الحاويات الواصلة التي أفرغتها سفينتا الحاويات "تونا لاما" و"كوتا مارجا" اللتان تحملان الجنسيات السنغافورية والألمانية والقادمتان من موانئ الشرق الأقصى توزعت على "٤١٣" حاوية بضائع من المواد الغذائية البالغ وزنها نحو "٥" آلاف و "٦٢٧" طناً.

فيما حملت باقي الحاويات "١٢٧ " حاوية معدات فنية مخصصة للمشاريع الاستثمارية الجارية العمل فيها في مدينة عدن وتزن نحو الفين و١٢٥ طناً.

وأشارت الإحصائية إلى أن السفن المذكورة أقلت "٤٤" حاوية صادرات يمنية منها ٢٧ حاوية من الأسماك اليمنية و١٧ حاوية قطن تم تصديرها إلى كل من الصين وفرنسا وماليزيا.

إلى ذلك أفاد مصدر فني في الميناء أن الفرق الفنية اليمنية العاملة في ميناء الحاويات بعدن تقوم حاليا بعملية التجهيز الفني للرافعتين الجسريتين اللتين تم رفدهما للميناء مؤخرا لتدخلا الخدمة الملاحية الدولية إلى جانب الـ٥ رافعات التي تعمل بمنطقة مناولة الحاويات

وأوضح المصدر أن دخول تلك الرافعات سيسهل النشاط الخدماتي في الميناء في مجال المناولة والتصدير والتسويق ويزيد من حجم مناولة الحاويات وخاصة حاويات الترانزيت حتى نهاية العام الجاري إلى قرابة النصف مليون حاوية من مختلف الأحجام.

إنتاج ١٦٥ ,١ مليون طن من الخضروات العام الماضي

كتب/أحمد الطيار

● انتجت بلادنا من محاصيل الخضروات العام الماضي مليوناً و١٦٥ ألفاًو١٤ طناً مقارنة بـ مليون و ١٠٠ ألف و٢٩٩ طناً في العام ٢٠٠٩م محققة نسبة زيادة قدرها ٥,٩ ٪ .

وذكرت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن المساحة المزروعة بالخضروات في اليمن ومنها البطاط، الطماطم، الحبحب، البصل، الشمام، البامياء، الخيار، الجزر، الكوسة،الباذنجان، الفجل، الثوم، الملوخية والملفوف وأخرى شهدت خلال العام ٢٠١٠م توسعاً ملحوظاً وصل إلى ٩٢ ألفاً و ٥٨١ هكتاراً ارتفاعاً من ٨٩ ألفاً و٩٠ هكتاراً في العام السابق له.

وأشارت إلى أن محصول البطاط تصدر قائمة الخضروات اليمنية من حيث الإنتاجية وبكمية قدرها ٣٠٣ آلاف و ٣٨٠ طنا في مساحة مزروعة بالمحصول تجاوزت ٢٣ ألفاً و١٧٩ هكتاراً .

تلاه محصول الطماطم بإنتاجية قدرها ٢٦١ ألفاً و٩٣٠ طناً في مساحة مزروعة بلغت ١٨ ألف و٥٤٢ هكتار ثم محصول البصل بإنتاجية ٢٢٣ ألفاً و٨٦٠ طناً في مساحة زراعية تجاوزت ١٥ ألفاً و ١٣٣ هكتاراً .

وبحسب البيانات فإن محافظة ذمار احتلت المرتبة الأولى بين المحافظات اليمنية إنتاجاً للخضروات العام الماضي، حيث بلغت إنتاجيتها ١٧٨ ألفاً و٦٧٤ طناً في مساحة مزروعة تجاوزت ١٣ ألفاً و٩٢٤ هكتاراً.

فيما جاءت محافظة الحديدة في المرتبة الثانية بإنتاجية قدرها ١٦٨ ألفاً و ٦٦٨ طناً في مساحة مزروعة بلغت ١٥ ألفاً و٩٠ هكتاراً، تلتها محافظة تعز بإنتاجية ١٦٤ ألفاً و٢٣٧ طناً خضروات في مساحة زراعية بلغت ١١ ألفاً و١٥٥ هكتاراً .

وشهدت اليمن العام الماضي موسماً زراعياً خصباً اتسم بهطول أمطار غزيرة وتدفق السيول مما أدى إلى توسع الرقعة المزروعة بمختلف المحاصيل الغذائية حبوب وخضروات وفواكه وبقوليات ومحاصيل نقدية وأعلاف وغيرها، كما ساهمت تلك الظروف المناخية في زيادة إنتاجية الوحدة الواحدة من المحاصيل الغذائية المختلفة .

وبحسب خبراء ومتخصصين في مجال الزراعة والري فإن استخدام التقنيات الحديثة وطرق الري الحديث ونشر زراعة الأصناف المحسنة من المحاصيل الغذائية من أبرز العوامل المساهمة في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي في اليمن في العام الماضي خاصة الحبوب الغذائية والفواكه والخضروات، فضلا عن الدور الهام الذي لعبته أجهزة الإرشاد الزراعي وحملات مكافحة الآفات.

ويقول المهندس عبد الكريم باحميش إن خصوبة التربة وغزارة الأمطار وإجراءات المكافحة للآفات النباتية قد أسهم بشكل إيجابي في زيادة إنتاجية اليمن من الفواكه والخضروات العام الماضي .

ولفت إلى أن زيادة الطلب من قبل المستهلكين على شراء مختلف أنواع الخضروات المعروضة في الأسواق المحلية كونها تباع بأسعار رخيصة ومناسبة يُعد من أبرز العوامل التي شجعت الكثير من المزارعين للتوجه نحو زراعة الخضروات، إلى جانب حرصهم على الاستفادة من مزايا زراعتها ذات التكاليف الإنتاجية القليلة.

بيع اذون خزانة بمبلغ ٦٠ مليار ريال

■ تم أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء اذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧٠٧) وبلغت القيمة الأسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ (٦٠,١٢٢,٨٣٠,٠٠٠) ريال.

كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١) و(١٨٢) و(٣٦٤)، (٢٢,٧٦٪) و(٢٢,٧٣٪) ،(٢٢,٨٠٪) على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية يوم غد السبت.

محلي المهرة يقر فتح مكتب للمالية بشحن

■ الغيظة/سبأ

ناقش اجتماع الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة المهرة برئاسة المحافظ علي محمد خودم عددا من المواضيع والتقارير المدرجة في جدول إعمالها والتي شملت مراجعة المحضر السابق، تقرير عن نتائج النزولات الميدانية الاستطلاعية لمديريات شحن، حات، منعر، وكذا تصور بتشكيل فرق العمل الميداني للنصف الثاني من العام الجاري ٢٠١١م.

واستعرض الاجتماع تقرير الجهاز المركزي حول فحص ومراجعة أنشطة وحسابات المجلس المحلي بالمحافظة للعام ٢٠١٠م.

وأقر اجتماع الهيئة الإدارية توجيه مكتب المالية بالمحافظة بفتح مكتب للمالية في مديرية شحن وتزويده بالمتطلبات الخاصة بالعمل، وكذا استدعاء مدير عام مكتب الصحة والسكان بالمحافظة ومدير مستشفى الغيظة المركزي لحضور اجتماع الهيئة الإدارية لمحلي المحافظة القادم لمناقشة الأوضاع الصحية بالمحافظة.

٢٠٪ نسبة الأشخاص في الفئة العمرية بين ١٥ و ٢٤ سنة الباحثين عن فرص عمل في الدول العربية

كتب/ منصور شايع

أكدت بيانات حديثة أن نسبة الأشخاص في الدول العربية التي تتراوح أعمارهم حالياً بين ١٥ و ٢٤ سنة هي في حدود ٢٠ ٪ وهم الفئات التي تبحث عن عمل ولن يكون ممكناً المضي في عملية التنمية المستدامة إذا لم تؤمن لهم فرص العمل بالأعداد والمستويات المناسبة وأشار خبراء اقتصاد وباحثون إلى أن قطاع الصناعات الخضراء تعد أحد العوامل الرئيسية بل وأبرزها لتوفير العمل المناسب لتلك الفئات العمرية الباحثة عن فرص عمل . مشددين على أهمية الاستثمار في قطاع الصناعات الخضراء، ونقل التكنولوجيا وتوطينها وتطويرها، واعتماد المواصفات البيئية اللازمة بغية المساهمة في الجهود العالمية لحماية البيئة وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، وأخيراً حسن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. منوهين بضرورة توافر التمويل ودور المؤسسات المالية .

مشيرين إلى وجود شبه إجماع لدى رجال الاقتصاد على أن توجيه السياسات نحو اعتماد التنمية المستدامة وتبني المفاهيم القائمة على احترام البيئة هما من أبرز العناصر لتحريك العجلة الاقتصادية. وقالوا : إن عملية مكافحة التلوث باتت الشغل الشاغل للدول الصناعية الكبرى وأصبحت المحافظة على البيئة من الثوابت الأساسية التي تعتزّ بها الدول الصديقة للبيئة وتخصص هذه الدول مساعدات للبلدان التي تنتهج سياسات مماثلة. منوهين بأنه يمكن تحديد ثلاثة أهداف كبرى للصناعة الخضراء، وهي خفض الاعتماد على الطاقة، إدارة المخلّفات والنفايات الصناعية بما يؤدي إلى خفض نسب التلوث، وأخيراً استخدام الطاقات والموارد المتجددة عبر استبدال المحروقات البترولية التقليدية بطاقات بديلة صديقة للبيئة مصدرها الهواء والمياه والشمس.

وقالت رئيسة قسم التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا، رلى مجدلاني إن الإسكوا تقوم بدور إقليمي رئيسي في التحضير لأعمال مؤتمر ريو+٢٠، وذلك من خلال تنظيم سلسلة اجتماعات تشاور للخروج بموقف عربي موحد حتى تأتي مواقف الدول العربية متجانسة خلال انعقاد هذا المؤتمر. مشيرة في كلمتها في ندوة حول "الصناعات الخضراء ودور قطاع الصناعات الخضراء في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية عقت في بيروت مؤخرا إلى أن هناك الكثير من الأفكار الخلاقة في مجال تهيئة المناخ الملائم لنشوء الصناعات الخضراء ونجاحها واستمرارها،

وأكد مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، محمد بن يوسف، على أهمية دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره أنجع الوسائل لتحسين مستوى معيشة المواطن وخلق روح المبادرة والتشغيل. وأضاف أن هذا القطاع أصبح اليوم يواجه العديد من التحديات ذات الانعكاسات السلبية على البيئة، إذ يعتبر مسئولا عن استهلاك حوالي ٣٥ ٪ من الكهرباء في العالم، ويساهم بما بين ٢٠ و ٣٠ ٪ من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، ويستنزف أكثر من ربع المواد الأولية. وقال إن تضافر جهود كافة القطاعات والتنسيق في ما بينها يشكّل أداة فعالة لتنفيذ برنامج تطوير دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، ومكوّن الصناعة الخضراء بصفة خاصة، إلى جانب تنفيذ خطة العمل العربية لتنمية الصناعة الخضراء للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، التي تشمل عدداً من المكونات التي تستجيب لاحتياجات الدول العربية وتلبّي متطلباتها نحو تحقيق استدامة التنمية الصناعية. واختتمت الكلمة بدعوة الدول والهيئات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية لأداء دور في تقديم المعونة الفنية في مجال الجهود الرامية إلى تنمية الصناعات الخضراء في العالم العربي.

وتطرقت الندوة التي نظمتها الاسكوا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، والأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة التابع لجامعة الدول العربية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي إلى مفهوم الصناعات الخضراء ومتطلبات الترويج له في الدول العربية، المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى تكريس مبدأ الاخضرار في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتحضير لاجتماعات ريو+٢٠ كما تتناول المناقشات الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على تبني سياسات وتقنيات الصناعة الخضراء، إلى جانب موضوعات أخرى ذات صلة.

رأي اقتصادي

الأزمة الحالية وتأثيرها على الإيرادات الضريبية

خالد عبدالله محمد قشاشة

□ في السنوات الأخيرة واجهة اليمن أزمات اقتصادية وسياسية، ناهيك عن الحروب الداخلية التي نشبت في بعض المحافظات، كل ذلك كان له دور كبير في عرقلة مسيرة التنمية بكافة أنواعها وأشكالها، وعلى الرغم من كل تلك التحديات والصعوبات الخارجية والداخلية لم تفقد الدولة قواها وعزمها وإصرارها في مواجهة تلك العراقيل حسب إمكانياتها المتاحة والمتوفرة لديها بهدف تحقيق الأمن والاستقرار بكافة أنواعه ليعود بالخير على أبناء الوطن كافة دون استثناء، وأكبر دليل على ذلك ما قامت به الدولة في الأشهر الأخيرة من العام الماضي ٢٠١٠م، حيث قامت بتحديث وتطوير وتحسين بعض القوانين واللوائح التنفيذية بما يتوافق مع التطورات المحلية والدولية، والتي كان آخرها إصدار قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م بشأن ضرائب الدخل، والذي توجد به مزايا كثيرة جداً، إلا أننا سنكتفي الآن بسرد أهم ميزة، وهي خفض معدل نسبة الضريبة لما لها من علاقة مباشره بالوضع الراهن، حيث تميز القانون بمنحه للشريحة الكبيرة – التي تمثل أغلبية مكلفي ضرائب الدخل في الجمهورية اليمنية – تخفيضاً في معدل نسبة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المهن غير التجارية وغير الصناعية وضريبة المرتبات والأجور.

ومن هنا نجد أن ما قامت به الدولة من تخفيض لمعدل نسبة الضريبة كان لعدة أهداف، أهمها : تشجيع الاستثمارات، وتوسيع القاعدة الضريبية، والحد من التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، والحد من الفساد، كل ذلك يبرهن لنا جميعاً أن الدولة أخذت في الاعتبار أغلب المشكلات الاقتصادية والسياسية التي عاشتها بلادنا وما صاحبها من ركود اقتصادي خلال الأعوام المنصرمة حتى العام ٢٠١٠م، وأنه من خلال إصدارها مؤخراً هذه القوانين ما هي إلا تأكيد على تحسين أدائها وسعيها في مواصلة عجلة التنمية في جميع المجالات والدفع بالاقتصاد اليمني إلى مستوى أفضل مما كان عليه ومكافحتها للفساد وغيرها، لذا فإننا عندما نتكلم عن مزايا القانون الجديد من حيث انخفاض معدل نسبة الضريبة هذا يعني أن نسبة ضريبة الأرباح الحالية وفقاً للقانون الجديد أصبحت (٢٠٪) بدلاً عن نسبة (٣٥٪) المحددة في القانون السابق، كما تضمن – أيضاً – تخفيض نسبة ضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها، حيث أصبحت نسبة ضريبة المرتبات الحالية وفقاً للقانون الجديد (١٥٪) بدلاً عن نسبة (٢٠٪) المحددة في القانون السابق، وبذلك فإننا نجد أن النسبة الفعلية المخفضة في ضريبتي «الأرباح – ضريبة المرتبات»، تصل نسبتهما الفعلية تقريباً إلى (٤٣٪ – ٢٥٪) بالترتيب مما كان معمولاً به في القانون السابق، وهذا يعني أن قانون ضرائب الدخل الجديد أتاح لغالبية مكلفي ضرائب الدخل، سواء كانوا أفراداً أو شركات، أن يستفيدوا من هذا التخفيض ويعود عليهم بالفائدة المباشرة، لذلك فإنه في ظل تكافؤ العوامل الاقتصادية والسياسية خلال العام ٢٠١١م مع العام المنصرم ٢٠١٠م فإن أثر نسبة التخفيض الفعلية هذه سينعكس سلبياً مباشرةً على حجم إيرادات الدولة، حيث ستؤدي إلى نقص في الإيرادات المتوقعة خلال العام ٢٠١١م بما يساوي نسبة معدل الضريبة الفعلية المخفضة تقريباً من إجمالي الإيرادات المحققة في العام ٢٠١٠م، وهذا يعني أن الدولة توقعت أنه من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها مؤخراً لتحقيق أهدافها التي سبق وذكرناها سينتج عنها زيادة في الإيرادات الضريبية خلال العام ٢٠١١م تقدر بنسبة (٤٤,١٤٪)، كما هي موضحة في النشرة الإحصائية المالية الحكومة للربع الثاني من العام المالي ٢٠١١م، حيث وجدنا أن الإيرادات الضريبية الفعلية الأولية التي حققتها مصلحة الضرائب – فقط – في العام الماضي ٢٠١٠م بلغت قيمتها (٣٧٢.٨٦٤) مليار ريال، في الوقت ذاته نجد أن الدولة رصدت في موازنتها العامة لعام ٢٠١١م قيمة الإيرادات الضريبية المقدرة على مصلحة الضرائب – فقط – بمبلغ (٤٢٦.٧٢٢) مليار ريال، ونتيجة الأزمة الحالية التي أدت إلى ركود اقتصادي حاد في اليمن من شأنه أن يفضي إلى عجز حقيقي في الإيرادات الضريبية خلال العام ٢٠١١م عن ربط الموازنة العامة للدولة، فمن واقع النشرة الإحصائية لمالية الحكومة للربع الثاني من العام المالي ٢٠١١م، وجدنا أن الدولة حققت في الباب الأول بالكامل «الإيرادات الضريبية»، عجزاً «حقيقياً» فعلياً عن ربط الموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م المتمثل في الفترة (يناير – يونيو) بلغت قيمته (٥٩.٥١٦) مليار ريال، وأن السبب الرئيسي لهذا العجز يكمن في تدني موارد السلطة المركزية عن ربط الموازنة العامة للدولة، حيث بلغ عجز موارد السلطة المحلية الذي حققته في الباب الأول خلال الفترة مبلغ (٤.٠١٣) مليار ريال، بينما بلغت قيمة موارد السلطة المركزية الفعلية المحققة خلال تلك الفترة مبلغ (١٩٢.٠١٨) مليار ريال، مما أدى إلى وجود عجز فعلي عن ربط الموازنة بمبلغ (٥٥.٥٠٣) مليار ريال، وهذا يعني أن نسبة عجز (تدني) موارد السلطة المركزية عن الربط في الباب الأول (الإيرادات الضريبية) خلال تلك الفترة تساوي (٢٢.٤٢٪)، وهذه النسبة المرتفعة هي مؤشر خطير جداً، حيث أن لها تأثيراً مباشراً على الموازنة العامة للدولة بسبب أن إجمالي عام موارد السلطة المركزية لعام ٢٠١١م تمثل نسبتها تقريباً (٩٥٪) من إجمالي عام الموارد العامة للدولة في الموازنة العامة ٢٠١١م، لذا فإن حجم الخسائر الأولية المتوقعة لموارد الدولة المتعلقة بالباب الأول «الإيرادات الضريبية» نتيجة تفاقم الأزمة الحالية خلال الفترة من (يوليو – سبتمبر) ٢٠١١م وفقاً لمؤشر نسبة التدني في موارد السلطة المركزية نتوقع أن ترتفع قيمة العجز في الباب الأول «الإيرادات الضريبية» عن الفترة (يناير – سبتمبر) من العام الجاري ٢٠١١م إلى مبلغ (٨٧.١٩٩) مليار ريال تقريباً.

وهنا أؤكد للجميع إن لم أكن جازماً بأن معظم الموارد الرئيسية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م قد تأثرت سلباً بما يقارب معدل الخسائر التي حققتها الدولة في الباب الأول «الإيرادات الضريبية» خلال العام ٢٠١١م ونسأل أنفسنا : لصالح مَن كل هذه الخسائر المادية وكذلك البشرية التي تكبدتها الدولة نتيجة الأزمة الحالية؟

CPA.KHALEDABDULLAH@GMAIL.COM

مؤشرات اقتصادية

١٥٧ مليون يورو مساعدة أوروبية لتونس

الثورة / متابعات

قال الاتحاد الاوروبي في بيان أصدره امس الخميس انه خصص منحة قيمتها ١٥٧ مليون يورو لتونس للمساعدة في تنشيط اقتصادها الذي يواجه صعوبات بعد الثورة التي شهدتها البلاد في وقت سابق هذا العام.

ويتضمن اتفاق المساعدات أموالا للتحفيز الاقتصادي وتطوير القطاع الزراعي. وذكر البيان أن كاثرين اشتون مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي التي تزور تونس حاليا ستوقع الاتفاق يوم الخميس

تراجع أسعار الذهب مدعوما بانتعاش الدولار

الثورة / متابعات

بددت أسعار الذهب مكاسبها المبكرة أمس الخميس وتحولت للهبوط تحت ضغط تعاف مؤقت للدولار أمام سلة عملات ومع استمرار تحفظ المستثمرين بعد عدة أسابيع من التقلبات الشديدة.

وتراجع الذهب الفوري ٠,٢ ٪الى ١٦٠٤,٩٩ دولار للاوقية (الاونصة) . وكان قد ارتفع في وقت سابق الى ١٦٣٢,٥٩ دولار للاوقية

ارتفاع اليورو أمام الدولار والين

الثورة / متابعات

ارتفع اليورو أمام الدولار أمس الخميس بعد أن وافق البرلمان الالماني باغلبية كبيرة على منح صلاحيات أوسع لأية الاستقرار المالي الاوروبية.

وارتفعت العملة الموحدة الى ١,٣٦٧٨ دولار قرب أعلى مستويات الجلسة من نحو ١,٣٦٥٣ دولار قبل انتهاء التصويت. وأمام الين زاد اليورو في أحدث التعاملات نحو ١٪ الى ١٠٤,٦٥ ين

ارتفاع الأسهم اليابانية مدعومة بقطاع العقارات

الثورة / متابعات

ارتفع مؤشر نيكي أمس الخميس قبيل تصويت ألمانيا على تأسيس صندوق لانقاذ منطقة اليورو.

وارتفع مؤشر نيكي الرئيسي الذي يضم ٢٢٥ اصدارا ٨٥,٥٨ نقطة بنسبة ٠,٩٩٪ مقارنة بأمس ليصل إلى ٨٧٠١,٢٣ نقطة مسجلا اعلى ارتفاع منذ اسبوع. كذلك ارتفع مؤشر توبيكس الاوسع نطاقا الذي يضم جميع اصدارات القسم الاول في بورصة طوكيو للاوراق المالية ٨,٢٣ نقطة بنسبة ١,٠٩ ٪ ليصل إلى ٧٦٢,٣٠ نقطة.

وقادت الارتفاعات اصدارات قطاع العقارات، وتلاها اصدارات قطاع النقل البحري والكهرباء والغاز والحديد والصلب.

وبلغ إجمالي قيمة التداول حوالي ١٣٠٢,٣ مليار ين (حوالي ١٧,٠٣ مليار دولار امريكي).

٦,٩ مليار دولار حجم الخسائر الفلسطينية جراء السياسات الاسرائيلية في ٢٠١٠

الثورة / متابعات

قدرت السلطة الفلسطينية خسائرها جراء السياسات الإسرائيلية عن العام الماضي بنحو ٦ مليارات و٩٠٠ مليون دولار أمريكي بنسبة تعادل ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الفلسطيني.

وذكر تقرير أعدته وزارة الاقتصاد الفلسطينية بالتعاون مع معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) في القدس تلقت (شينخوا) نسخة منه أمسالخميس، أن أبرز الخسائر الفلسطينية توزعت بين ١,٩ مليار دولار نتيجة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ونفس المبلغ نتيجة القيود الإسرائيلية على قطاع المياه، و١,٨ مليار دولار نتيجة القيود على الموارد الطبيعية، و٤٩٣ مليون دولار خسائر المنافع والتكاليف.

وأضاف التقرير أن الخسائر نتيجة القيود الإسرائيلية على قطاع الاستيراد والتصدير بلغت ٢٨٨ مليون دولار، فيما بلغت الخسائر نتيجة القيود على حرية الحركة والتنقل ١٨٤ مليون دولار، وخسائر القطاع السياحي في البحر الميت ١٤٣ مليون دولار، ونتيجة اقتلاع الأشجار ١٣٨ مليون دولار.

وأوضح أنه من دون القيود والمنع الذي تمارسه إسرائيل على حرية الوصول لنهر الأردن والبحر الميت، ودون القيود المفروضة على الوصول للطبقات الصخرية والمائية في الضفة الغربية، فإن السلطة ستكون قادرة على كسب ١,٩ مليار دولار إضافيا من القطاع الزراعي، و ١,٢ مليار دولار من الموارد المعدنية.

واتهم التقرير إسرائيل، بمصادرة عشرة أضعاف ما تحتاجه من المياه الجوفية في الضفة الغربية، وما يقارب ٦٠ في المائة من مياه نهر الأردن، بينما تبلغ قيمة ما يحصله الفلسطينيون صفرا.

كما اتهمها بالسيطرة على قطاع التعدين والمحاجر في الضفة الغربية والذي تبلغ قيمتهما السنوية ٩٠٠ مليون دولار، إلى جانب السيطرة على ١٥٠ مليون دولار وهي إيرادات منتجات البحر الميت للعناية بالبشرة والتجميل.

ونوه التقرير، إلى أن مجمل الخسائر الفلسطينية جراء سياسات إسرائيل "ليس له علاقة بالمزاعم الأمنية الإسرائيلية، وإنما هدفها تقييد حرية وصول الفلسطينيين لمواردهم الطبيعية، واستغلال الجزء الأكبر لصالح إسرائيل لا سيما المياه، والموارد المعدنية، والأملاح، والحجارة والأرض، والتي تزيد قيمتها على ٤,٥ مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل ٥٦ في المائة من الناتج المحلي".

توقع نمو الاقتصاد السعودي ٥٪ العام الجاري

الثورة / متابعات

توقع محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي محمد الجاسر أن يسجل الاقتصاد السعودي نمواً خلال العام الحالي بنسبة تصل إلى ٥٪، على أن يستمر مستوى النمو بالقرب من هذه النسبة خلال العام المقبل ٢٠١٢.

وقال الجاسر، في تصريحات لصحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، إن التوقعات حتى بالنسبة للتضخم لن يبدأ بالاستقرار ومن ثم الانخفاض مستقبلا، مشيرا إلى أن الجميع في الوقت الحالي يتطلع إلى ما ستقدمه أوروبا وما ستقوم به لطمأنة الأسواق، التي إن حصلت فإن التفاؤل سينعكس على وضع الاقتصاد العالمي.

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع في العشرين من سبتمبر الحالي أن يبلغ معدل النمو هذا العام في الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تضم السعودية والعراق وقطر ٤,٩٪.

وبيّن الجاسر أن الوضع في أوروبا من مديونيات الحكومات، وتعرض البنوك الأوروبية خاصة لهذه الديون الكبيرة جعلها في وضع صعب، كما أن قدرتها على خدمة هذه الديون أصبحت صعبة أيضا، وتسبب في تراكم تلك الصعوبات بشكل كبير، خاصة أن أوروبا لم تأخذ قرارات حازمة وحاسمة من البداية.

وتابع أن "الأسواق بدأت تتعامل معها بشكل متسارع، بحيث أثرت على وضع وملاءة البنوك الأوروبية، في الوقت الذي وصل فيه القلق موصله خلال الاجتماعات الآن، ولذلك كان كثير من الحديث في أروقة الاجتماعات حول ماذا ستفعل أوروبا لخفض مستوى المخاطر، والقلق الموجود في الأسواق حول ملاءة بعض الدول الأوروبية من ناحية قدرتها على خدمة ديونها، وتأثير ذلك على البنوك الأوروبية التي لديها هذه الديون في الوقت الحالي".

وأوضح الجاسر أن "الأوروبيين سمعوا الكثير من كل الأعضاء في المجتمع الدولي من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، في الوقت الذي لا يزال القلق موجودا".

وأكد أن الأوروبيين منذ صباح اليوم الثاني للاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أطلقوا بعض الإشارات بأنهم أكثر قوة وأكثر تفاؤلا من ناحية إصرارهم على عمل ما تحتاج القضية، كونهم قادرين على العمل من خلال ما يملكون من أموال وقدرات.

وشدد على أن الأوروبيين بحاجة إلى بعض القرارات السياسية لتنفيذ عمليات الإصلاح في القضية، حيث توجد هناك اتفاقية في ٢١ يوليوالماضي اتفقوا عليها، ولكن يجب أن توافق عليها برلمانات الدول السبع عشرة الأعضاء، في منطقة اليورو، وهي ستنتهي تقريبا قبل نهاية الشهر الحالي.

ولفت محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الأوروبيين يتحركون بشكل جيد لطمأنة الأسواق، ومن هذه الناحية يبدو أن هناك بوادر تفاؤل الآن على قدرة الأوروبيين ورغبتهم أيضا في اتخاذ ما يجب اتخاذه في هذا المجال.

وشدد على أن تلك الخطوة تجعل البنوك أكثر استقرارا من ما يسمى أسواق الجملة، مشيرا إلى أن الملاءة والسيولة للبنوك السعودية عالية جدا، وهذه دروس تم تعلمها منذ الثمانينات، وزاد: "عندما حصلت أزمة ٢٠٠٨ كنا مستعدين وكان وضع البنوك جيدا ولا يزال هذا التوجه، سواء من ناحية إدارات البنوك، أو من ناحيتنا، نحن كجهة إشرافية أيضا مستمرون في هذا التوجه، ولذلك لن يكون هناك تأثير سلبي يجعلنا نقلق على وضع البنوك".

وكان مسؤول كبير بصندوق النقد الدولي قال، يوم الأحد الماضي، إن البنك المركزي الأوروبي هو المؤسسة الوحيدة القوية بما يكفي للحيلولة دون أن تلحق أزمة ديون منطقة اليورو مزيدا من الأضرار بالاقتصاد العالمي. وقال صندوق النقد إن صندوق الإنقاذ التابع للاتحاد الأوروبي لا يكفي وحده.

وبالعودة إلى محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، الذي أكد أنه في حال حدث شيء في أوروبا فإن الخطر الأكبر هو من الانكماش الاقتصادي العالمي، الذي سوف يتبع ذلك، وهذا سوف يؤثر على أسعار البترول وعلى قضايا وسلع أخرى عالمية، وبين: "اعتقد أننا في وضع أفضل من غيرنا في هذا المجال، ونرجو أن لا يدخل الاقتصاد العالمي في معمعة جديدة من القلق والضعف، خاصة في المؤسسات المالية الكبيرة في أوروبا، التي لها علاقات كثيرة في العالم

انخفاض سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة ١,٤٪

الثورة / متابعات

أنهى سوق الكويت للاوراق المالية تداولات الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر بإغلاق المؤشر السعري عند مستوى ٥٨٣٢,١ نقطة، منخفضاً بنسبة ١,٤٪ عن إغلاق الأسبوع السابق الذي بلغ ٥٩١٦,٢ نقطة، وفقا لتقرير شركة "وضوح" للاستشارات المالية.

وبلغ إجمالي القيمة المتداولة لهذا الأسبوع ما يقارب ١٢٠,٤مليون دينار مقارنة بنحو ٩٨,١مليون دينار خلال الأسبوع السابق مرتفعة بنحو٢٢,٧٪، في حين انخفضت كمية الأسهم المتداولة لهذا الأسبوع بنحو ١٨,٥٪ لتبلغ بنهاية هذا الأسبوع ٨٦٢,٦ مليون سهم من خلال تنفيذ ١٢٩٧١ صفقة.

وعلى صعيد القطاعات فقد شهدت تداولات السوق أداءً سلبياً، حيث انخفض إغلاق جميع القطاعات ما عدا قطاعي البنوك والتأمين، حيث ارتفعا بنسبة ٠,٧٪ و٠,٣٠٪ على التوالي. في حين انخفض باقي القطاعات بصدارة قطاع الخدمات الذي انخفض بنسبة ٣,١٪ ليغلق مؤشره الوزني عند ٥٧٢,٠ نقطة، تلاه المؤشر الوزني لقطاع الغير كويتي الذي أغلق مؤشره الوزني عند ٤٤٨,١٣ نقطة بنسبة انخفاض ٣٪، و كذلك انخفض قطاع الاستثمار بنسبة ٣٪ ليغلق مؤشره الوزني عند مستوى ١٤٤,٠٣ نقطة، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثالثة من الانخفاضات بنسبة ١,٩٪ ليغلق مؤشره الوزني عند مستوى ١٨٥,١٢ نقطة، وتذيل قطاع الأغذية قائمة الانخفاضات ليغلق مؤشره الوزني عند ٥٧٤,١١ نقطة بنسبة انخفاض ٠,٩٪.

أما من حيث نشاط التداول للقطاعات فقد استحوذ قطاع البنوك على القيمة الأكبر حيث بلغت قيمة تداولاته ٣٢,٦٢٪ من إجمالي قيمة تداولات السوق، يليه في النشاط قطاع الخدمات حيث حقق قيمة تداول تعادل ٢٧,١٣٪ من إجمالي قيمة تداولات السوق، وحل قطاع الاستثمار في المركز الثالث بقيمة تداول تعادل ٢٠,١٩٪ من إجمالي قيمة التداول.

وعلى صعيد الأسهم فقد تصدر الارتفاعات سهم "بتروغلف" بواقع ٢٧,٦٪ ليغلق عند ٣٧ فلسا، يليه سهم اسكان بواقع ارتفاع ١٣,٨٪ ليغلق عند ٣٧ فلساً، وفي المقابل تصدر التراجعات سهم صفوان بنحو ٢٦,٧٪ حيث أغلق عند ٥٥٠ فلساً، يليه سهم المال بخسارة مقدارها ١٧,٩٪ ليغلق عند ٥٥ فلساً.

ومن حيث نشاط الأسهم فقد حقق سهم "تجاري" أعلى قيمة تداول خلال هذا الأسبوع بلغت ١٨,٩٥ مليون دينار كويتي وأغلق عند ٨٤٠ فلس، يليه سهم "زين" بقيمة تداول مقدارها ١٠,٥ مليون دينار كويتي، حيث أغلق عند ٩٤٠ فلساً. وأما بالنسبة لنشاط الأسهم من حيث الكمية المتداولة فقد تصدرها سهم ابيار بكمية تعادل ٦١,٨٤ مليون سهم ليغلق عند ٢٧ فلساً، تلاه سهم صفاة طاقة بكمية تداول مقدارها ٦١,٠٨ مليون سهم ليغلق عند ٤٩,٥ فلس

توقعات بتباطؤ نمو الاقتصاديات الخليجية في ٢٠١٢

أظهر استطلاع أن النمو الاقتصادي في دول خليجية رئيسية سيسجل تباطؤاً ملحوظاً العام القادم بسبب الأداء الضعيف للاقتصاد العالمي، لكنه لن يتعرض للركود.. وبحسب متوسط توقعات ١٦ محللاً استطلعت آراءهم في الفترة من ١٤ إلى ٢٧ سبتمبر/أيلول من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في السعودية ٤,٥٪ في ٢٠١٢ بعد ٦,٢٪ هذا العام.

وخفض محافظ البنك المركزي السعودي توقعاته للنمو، وقال إنه "متفائل" بأن الاقتصاد سينمو بمعدل سنوي يصل إلى ٥٪ هذا العام والعام القادم مقارنة مع توقع سابق بنح